

رهان نظرية العدالة عند جون راولز

Betting the theory of justice according to John Rawls

بوشافة محمد*

جامعة معسكر، الجزائر (bouchafa.mohamed@univ-mascara.dz)

تاريخ الاستلام : 2021/09/16 ؛ تاريخ القبول : 2021/11/28 ؛ تاريخ النشر : 2021 / 12 / 20

Abstract

الملخص

The issues of income distribution, control, use of natural resources, and the distribution of educational and employment opportunities imposed displacement towards the formulation of new principles about justice, based on awareness and common sense and ensuring social justice and equity, a concern that required "John Rawls" with whom this concept witnessed a radical transformation, from justice as a holistic theory to An independent liberal theory, this transformation transcends the tyranny of utilitarianism and compensates for the crisis of the retreat of Marxism and its void resulting from the inability to understand social events based on the heritage of the social contract and the Kantian legacy. Rawls' different phenomena of inequality, according to two basic principles formulated by John Rawls: First, the principle of freedom and equality, whereby everyone has an equal right to freedoms, rights and duties, and secondly.

Keywords distributive justice, social justice, utilitarianism, fairness, the veil of ignorance fragility of relationships. John Rawls

فرضت قضايا توزيع الدخل والسيطرة واستخدام الموارد الطبيعية وتوزيع الفرص التعليمية والوظيفية النزوح نحو صياغة مبادئ جديدة حول العدالة، تتأسس على الوعي والحس المشترك وتضمن العدالة الاجتماعية والإنصاف، وهو همٌّ لازمٌ "جون راولز" الذي شهد معه هذا المفهوم تحولا جذريا، من العدالة كنظرية شمولية الى نظرية ليبرالية مستقلة، يتجاوز هذا التحول طغيان النفعية ويعوض أزمة تفهقر الماركسية وفراغها الناتج عن عجز في فهم الحوادث الاجتماعية بالاستناد الى تراث العقد الاجتماعي والإرث الكانطي، لتصبح العدالة بوصفها إنصافا بما تحمله من إمكانية التطبيق وبما توفره من مبادئ.

الكلمات المفتاحية: العدالة التوزيعية ،العدالة الاجتماعية ، النفعية ، الإنصاف ، حجاب الجهل .

جون راولز

* الباحث المرسل:

مقدمة:

شكّلت العدالة؛ بما هي فضيلة أخلاقية وقيمة اجتماعية، مطمح شعوب وأمم عديدة على إختلاف أنظمتهم السياسية والاجتماعية، فقد حظيت على مرّ العصور ببالغ الاهتمام من طرف المفكرين والفلاسفة والعلماء، قانونيين أو سياسيين، فتعددت مساعي البحث وتنوعت بين محاولات استكشاف المفهوم و المباديء وما تلعبه من دور في بناء المؤسسات وتطور بنية المجتمعات، هذا الدور الذي بعث في الإنسان إمكانية تحقيق حلمه في بلوغ مجتمع تسوده المساواة في الحقوق والواجبات، وتضمحل فيه مظاهر الظلم والتفاوت، تعددت النظريات في هذا الشأن وصولا الى الفلسفة المعاصرة التي شهدت بزوغ وذبوع نظرية الفيلسوف الأمريكي جون راولز^[1]، محققة الصدى الكبير على المجتمعات بما تطرحه من تجديد نظري في مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية عموما.

1- في مفهوم العدالة :

نستهل في تعريفها بما جاء في القاموس الفلسفي : (larousse) أن العدالة هي الإحترام الصارم للحقوق بشكل عام ، تتميز العدالة التبادلية لكل من الشيء نفسه عن العدالة التوزيعية ، غالبا ايضا ما يتم فصل العدالة عن الأعمال الخيرية التي تنطوي على فهم فردي لاحتياجات الآخرين اكثر من احترام حقوق الآخرين، تكمن قيمة العدالة في إقامة مساواة حقيقية ومجهولة الهوية بين الناس والتي لا تأخذ في الاعتبار الوضع الاجتماعي او شخصية الأفراد(julia, 2001, p. 142) .

يعتبر جون راولز العدالة أنها " الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية ، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة الى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفاءة وجيدة التشكيل لابد من إبطالها إذا كانت غير عادلة " (راولز، 2011، الصفحات 29-30) ، تشمل عدالة جون راولز جميع أفراد المجتمع وما ينظمهم من مؤسسات ، فلا يمكن الحديث عن العدالة دون ربطها بالمؤسسات السياسية للدولة ، ونظامها السياسي وقانونها الداخلي العام للمجتمع، تبدو نظرية راولز إصلاحية متجهة صوب الواقع،

ما يعبر عن توجه راولز لصياغة نظرية سياسية بالدرجة الأولى تسعى للدفاع عن المجتمعات الليبرالية وسياستها الداخلية.

ينطلق جون راولز في كتابه " نظرية العدالة " بالتساؤل حول إمكانية تكوين مجتمع متكامل ومتناسب وفعال ومتكون من مواطنين عقلانيين ومتساوين وأحرار بواسطة مفهوم العدالة ، إذ يجيب أنه لابد إذا كنا نأمل تحقيق تلك الأهداف، التعامل مع العدالة كفضيل أخلاقية وعمل جماعي يرتبط بشكل مباشر بالمؤسسات العامة داخل المجتمع وفق ما يسميه " العدالة الأسلوبية المحضة" (بوالسكك، 2013) ، لا بالتعامل معها كفضيلة أخلاقية فردية، فالعدالة كإنصاف عقد اجتماعي ، أي إتفاق مشترك على مفهوم سياسي للعدالة لحالة خاصة للبنية الأساسية لمجتمع ديمقراطي حديث (راولز، 2009، صفحة 12) "

منذ البداية كان جون راولز يردد التساؤل حول ماهو التصور الأخلاقي الأنسب للعدالة بالنسبة الى أي مجتمع ديمقراطي، ما دفعه الى البحث عن توافق بين العدالة الاجتماعية والطبيعة البشرية وخير الفرد ، وفقا لذلك شيد نظريته على عدالة تقتضي أن تكون الخيارات الاجتماعية الأساسية – خيارات الحرية والفرص ، والدخل والثروة ، وأسس احترام الذات – موزعة بالتساوي ، ما لم يكن ثمة توزيع لا متساو في مصلحة الجميع (فريمان، 2015 ، صفحة 14)

ينبغي الإشارة الى التفريق الذي يقيمه جون راولز بين العدالة وتصورها، فالعدالة هي الفضيلة الأولى التي ينبغي على المؤسسات الاجتماعية التحلي بها مرورا بما يجب من إصلاح للقوانين والمؤسسات بغض النظر عن مدى جدواها وحسن تنظيمها مع إبقاء المجال مفتوحا على جميع احتمالات إلغاءها إذا لم تكن عادلة (فريمان، 2015 ، صفحة 313).

يعتبر جون راولز الأخلاق تركيبة بين العدل والخير، وما مفهوم الشخص الأخلاقي حسبه إلا استنباط من مفهومي العدل والخير، ومنه يتبين أن محاولة راولز الفريدة لتتظير سياسي اجتماعي أخلاقي يدعم استقرار المجتمعات على نحو متكافئ ومتساوي يبقى رهين ما تطرحه النظرية من بدائل للنظريات الأخلاقية السياسية السائدة ، والتي جاءت على إثرها سنانة، تنقيحاً، أو نقداً وتجاوزاً. _ إجمالاً، يتمثل التصور العام للعدالة الذي يروم جون راولز لصياغته في فكرة أساسية

مُؤداها أنه يجب أن تُوزَّع كل الخيارات الاجتماعية الأصلية مثل الحرية والحظوظ والدخل والثروة ، وأسس تقدير الإنسان لذاته، بالتساوي إلا إذا كان التوزيع غير المتساوي يخدم مصالح الأشخاص الأقلين حظًا من غيرهم (john, 1987, p. 91)

2- بديلاً عن النفعية :

تقوم نظرية العدالة عند جون راولز على أنقاض النفعية التي كان جيريمي بنتام (1748 -) (1832) الحقوقي الأمريكي ناطسها ، فقد وجّه راولز نقداً عميقاً ولاذعاً لهذا المذهب الذي يتأسس على مبدأ السعادة القصوى ومجموعة التلبيات الكبرى، حيث يرفض راولز هذا المبدأ الذي يقوم على عدالة توزيع الحصص مهماً المناحي التي يُفترض أن تتحوها فكرة العدالة الرئيسية، إن الفكرة الأساسية هي أن المجتمع نظام منصف من التعاون الاجتماعي عبر الزمن، والحقيقة أنه يتفق في هذا مع وجهة نظر كانط ونقده لذات الفكرة والمذهب، حيث أنه اعتبر الأخلاق النفعية تقوم على أسس لا يمكن الوثوق بها ، وأن العدالة تكون فيها قسرية وغير منطقية، ما يتعارض مع أخلاق الواجب.

لا ينكر راولز ميل الفرد إلى زيادة رفاه الخاص، إلى القيام بحساب الخسائر والأرباح بغية تحقيق أكبر المكاسب الممكنة لنفسه، ما يدفعه إلى التضحية في عديد المرات لكسب منافع أكبر، هذه التجربة الفردية أو ما يسميها المحاكمة الفردية ينبغي نقلها إلى الجماعة بغية تحقيق الرفاه العام ، وبالتالي فالنظرية لا تنبالي بسعادة كل فرد، فهي نظرية بنائية يكون الفرد فيها للجماعة لا لذاته، حتى عندما يُعنى النفعي بتلبيات الجماعة فإن الرفاه العام هو الذي يثير اهتمامه وليس صفة التلبية. تلخص جاكين روس في كتابها الفكر الأخلاقي المعاصر هذا التباين بين النفعية وتفكير راولز فتقول "وفي الحق إنّ النفعية مذهب اختباري ينطلق من الوقائع ، بينما يتطلع راولز الكانتي إلى شيء قبلي، النفعية تنظر إلى الميولات والنزاعات الإنسانية نظرتها إلى معطيات، ومن ثم، لتلبيتها ، وعلى العكس تماماً ينطلق تفكير رولز من مبادئ العدالة . (روس، 2004 ، صفحة 98)

رغم إقرار راولز نفسه بأن هناك بالفعل طريقة لتمثيل المجتمع الذي يقود بشكل طبيعي لفكرة أن النفعية هي المفهوم الأكثر عقلانية للعدالة، إلا أنها ورغم حرصها على تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد، تغفل في تحقيق أعظم سعادة للجميع، فهي حسب راولز لا تُميز بين الناس ولا تهتم بتلك القلة ولا كيف يتم توزيع هذه الرفاهية القصوى بين الأفراد ما يفتح احتمال إضطهاد القلة إذا كان ذلك يحقق السعادة للكثير، فالنفعية قد تقبل وتبرر العبودية إذا كان ذلك يزيد من سعادة أكبر عدد، إن مذهب المنفعة لا يقدم ما يكفي من الضمان للحرية للأقلية وهو احتمال يوحي بما لا يدعو مجالاً للشك بعدم كفاية مبدأ السعادة القصوى.

والحق أن راولز لم يخفي هذه الغاية في تجاوز هذا المذهب القاصر حسب تعبيره إذ يقول " أردت التوصل الى تصور في العدالة يقدم بديلاً نظامياً معقولاً عن المذهب النفعي الذي ساد بشكل أو بآخر لفترة طويلة في التقليد الانجلوسكسوني من التفكير السياسي ". (راولز، 2011، صفحة 12)

3- الإرث الكانطي :

جمع جون راولز بين آراء الفلاسفة الآخرين وأعاد صياغة مفاهيمهم وتأويلها، فاستعار العقد الاجتماعي من هوبز وهيوم ولوك وروسو وحول ما يُعرف عندهم بـ "الوضع الطبيعي" الى "الوضع الأصلي" تحت شرط " حجاب الغفلة" الذي يجهل المشاركون فيه مكانتهم وامتيازاتهم في الوضع العادي ، يأتي ذلك محايتاً بالوظيفية التي جاء بها من كانط.

فلا ريب أن نظرية العدالة عند راولز تنهل من فلسفة كانط، والمتتبع يلحظ جلياً المرجعية الكانطية التي تضفي ثقتها على رؤية راولز، " إنَّ (كانت) إذ يُعرّف الناس بأنهم أشخاص يقدم ل (راولز) أسس مذهبه (روس، 2004 ، صفحة 102). "

سعى راولز من خلال نظريته العدالة كإنصاف الى تقديم تصور للشخص ولقيمته ، تصور ينسجم ونظريته التي ترتكز على فكرة التعاون القائم بين الأفراد داخل المجتمع من جهة وعلى إعطاء كل فرد من الإمتيازات والحظوة بقدر عطاءاته ومؤهلته من جهة أخرى، ما يتوافق مع تصور كانط للإنسان كشخص والنظر إليه كغاية في ذاته ، إنَّ هذا التصور بما يحمله من تعظيم وإعلاء لشأن

لإنسان والأخذ في الاعتبار ما يحمله من عقل أخلاقي/عملي ، منه يستمد الإنسان قيمته كفاعل غير قابل للمساومة ولا الى مزايدات المصلحة والرغبة متجاوزا كل محاولة لتسعيه ، فاعتبار الانسان شخص أي كذات يجعله في منأى عن إستخدامه كوسيلة لتحقيق غايات الآخرين أو وسيلة لتحقيق غاياته الخاصة ، ومنه يستمد قيمته المتمثلة في كرامته التي تُجبر كل الكائنات العاقلة الأخرى على احترام ذاته (كانط، 2002، صفحة 107).

يناقش راولز مضمون مبدأ العدالة المتساوية ومعنى الأولوية للحقوق، على نحو ما يبدو ملائما للتصور الكانطي للعدالة وما يعرف بالإستقلال الذاتي، إنَّ معيار قوة الذات هو مدى تصورها للحق وللتصور العام للعدالة ، وإنه على الذات أن تتميز بالكفاءة الأخلاقية حتى تكون قادرة على إصدار أحكام، وكفاءة عقلية أيضا حتى تفكر، هاته الكفاءات التي يتوجب معها توافر الرغبة الرفيعة في إتباع مبادئ الإختيار العقلاني بما يتواءم مع معنى الحق والعدل.

يحاول راولز إقامة تصور منهجي للعدالة ، فضلا عن ذلك تظهر مبادئ نظريته كأنها أشبه بأوامر قطعية على نحو يتشابه مع النمط الأخلاقي الكانطي، إن التشريع الأخلاقي الذي يفترضه كانط يجب أن يوافق عليه تحت شروط تصف الناس على أنهم كائنات حرة ومتساوية ، ويعد توصيف الوضع الأصلي محاولة لتفسير هذا التصور (حنيفي، 2020، صفحة 56) ، إنهما يقدمان مذهب واجبات تقوم على إثره نظريته تهتم فقط بما ينبغي أن يكون بغض النظر عن النافع أو الخير .

في طرح كانط حول الحرية والعدالة يتبين أن الأساس في نظره هو الحرية وليس السعادة وهي فكرة تقوم على المنفعة ، أما راولز فقد إنطلق من الحق والحرية السياسية ذلك " أنها تضمن للمواطنين الشروط الاجتماعية الأساسية للتطور والممارسة الكاملة للأخلاق والقدرة على فهم العدالة والعقل العملي " (حنيفي، 2020، صفحة 58)

سعى راولز كما كانط الى التوصل الى أحكام لا تقوم على دوافع ذاتية أو فئوية وفق منهج الإختيار العقلاني الذي من خلاله يمكن اشتقاق مبادئ للعدالة تكون بمثابة أوامر قطعية صالحة لأن تكون معيارا للمجتمع الجد منظم ، تظهر أيضا التوأمة مع كانط من خلال " بحث راولز عن مفهوم عام

ومطلق للعدالة يحاول الوصول الى نتائج كانطية من دون اللجوء ال أي تفكير ميتافيزيقي (نوردين، 2008/2009، صفحة 111) "

من خلال ما رأيناه من ثقل الإرث الكانطي على فلسفة جون راولز وما تبين من تأثير راولز بكانط ، ومن خلال نقاط الإشتراك والتقاطعات المذكورة يتبين إجمالاً أن كلاهما حاول بناء فكر سياسي على أساس أخلاقي.

4- مبادئ العدالة :

إن العدالة بوصفها إنصافاً إذا ما اتفقنا حول شروط التعاون الاجتماعي التي تشكل المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية في مجتمع عادل تماماً ، شروط تتفق عليها الأطراف في "الوضع الأصلي" ، تتكون من مبدئين هما:

المبدأ الأول : "مبدأ الحريات الأساسية" ، يوجب المساواة في تحديد الحقوق والواجبات الأساسية ، فالمشروع يكفل الحريات الأساسية المتساوية بالتوافق مع مشروع مماثل يكفل حريات الجميع.

المبدأ الثاني : قبول حالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ، أولاً : حين "ترتبط تلك الحالات بالمناصب والمواقع المتاحة للجميع على حد سواء ضمن شروط المساواة المتكافئة في الفرص والتي تقوم على الإنصاف" (جونستون، أبريل 2012، صفحة 254)، ما يعرف ب "مبدأ تكافؤ الفرص" ، وثانياً : إذا أفادت الأفراد الأقلين نصيباً ، الذين يحصلون على أقل المكاسب في المجتمع ، يطلق عليه "مبدأ الاختلاف".

يراعى الترتيب في التنفيذ وجوباً، حيث أن استكمال تطبيق آليات المبدأ الأول شرط أساسي للولوج للثاني، حيث لا اجتهد في مسألة الأسبقية والأولوية في ترتيب المبدئين نظراً لما يحوزه المبدأ الأول البدئي من ضمان وإعلاء للحقوق الجوهرية للإنسان، يشير راولز مؤكداً على ذلك في قوله: "وقد أعطيت الأولوية للمبدأ الأول بالنظر الى الطبيعة الجوهرية للحقوق والحريات الأساسية التي شُرحت جزئياً بصيانتها للمصالح الأساسية ، بالنظر الى كون قوة الشعب القادرة على تأسيس صورة للحكومة هي قوة عليا " (راولز، 2009، الصفحات 152-153).

يحدد لنا راولز بعضًا من تلك الحريات الأساسية التي يتوجب كفلها في المبدأ الأول ، وجاءت في كتابه على النحو التالي : حرية التفكير وحرية الضمير ، والحريات السياسية (على سبيل المثال، حق التصويت والمشاركة في السياسة)، وتشمل القائمة أيضا الحقوق والحريات المحددة بحرية وكرامة الشخص الجسدية والنفسية ثم أخيرا تلك الحقوق والحريات التي يمنحها القانون (راولز، 2009، صفحة 151) .

5- في نقد العدالة الراولزية:

لقيت نظرية العدالة عند راولز إنتقادات عديدة من حيث خطوطها العريضة ، فهي لا تخلو من النقص والضعف والصعوبة رغم تصريح صاحبها بأنها نظرية جامعة، ما جعلها في مقارنة دائمة مع نظيراتها من النظريات السابقة واللاحقة (بومدين، 2009، صفحة 147) ، هذا التصور المتعالي الشبيه بالنزعة المتعالية الكانطية جعلها في موضع الإتهام من حيث المفهوم والمبادئ والأساس، حيث اعتبرها البعض نظرية يوتوبية مثالية غير ممكنة التحقيق، ينتقد فيها "مايكل والزر" طابعها التجريدي، وغياب العلاقة بينها وبين الحقيقة الفعلية لجماعة إنسانية ما في بناء راولز. تبدو أفكار من قبيل حجاب الجهل والوضع الأصلي الذي انطلق منهما راولز في تشييد نظرية عدالة محلية وكونية تتكون من مبادئ موضوعية عامة ومطلقة تهمل التغير الزماني والمكاني، "فالعدالة الاجتماعية يفترض أن تؤسس على نظام توزيعي عادل للحقوق والواجبات ترتبط بزمان ومكان متغيرين" (بوالسكك، 2013، صفحة 320) ، ما عزز الإنتقاد الأول حول إعتبار هذا التصور الكوني للعدالة خيالا يستحيل تحقيقه ، فالمساواة المطلقة بين الشعوب أمر مستحيل.

يجمع يورغن هابرماس في خضم إنتقاده للنظرية إنتقادات ثلاث :

أولها أن فكرة الوضع الأصلي إفتراضية محضة وأنه تم بناءها على العقد الاجتماعي .

والثاني أن راولز لم يتمكن من التفكيك بين الإنتاج العقلي للنظرية ومدى قبولها.

والثالث إخفاقه في تحقيق غايته الرامية الى الجمع بين أسياستي الحرية والمساواة.

إن تلك الانتقادات وغيرها الكثير ساهمت في تطور نظرية راولز في العدالة بشكل خاص؛ فقد إعتترف مصرحا أن تلك الإنتقادات جعلته يفهم الأمور بشكل أفضل، وفي تطور التصور المعاصر

للعدالة ما بعد الراولزية ، والتي كانت في مجملها تتأسس على ما صاغه راولز ، ولو عبر نقدها وتجاوزها، فلا سبيل لبناء أي دراسة عن العدالة دون الأخذ في الحسبان نظرية راولز .

خاتمة

قطعت الفلسفة السياسية والأخلاقية المعاصرة بفضل ما أثارته نظرية جون راولز في العدالة من جدالات واسعة تجاوزت الأسئلة التقليدية ، أشواطاً بعيدة ، حيث أصبح الإنشغال يقوم على كيفية بلوغ إتفاق عالمي حول أفضل صور العدالة والسلام، إنَّ الشكل المتكامل الذي صاغ به راولز نظريته جعل العديد من الفلاسفة أمثال : جونستون وأمارتيا سن ودوركين يرجعون ما يشهده الواقع الراهن من ظلم وتفاوت لا يعود بالأساس الى عدم توافر نظرية جامعة يمكن من خلال تطبيقها تجاوز هذا الإنسياب القيمي والإنفلات الأخلاقي، بقدر ما يعود الى غياب الإرادة الحقيقية من القوى الكبرى لإقامة العدل ورفع الظلم، إرادة سياسية جادة من قبل القوى المتحكمة في العالم ، لتشكل نظرية جون راولز في العدالة حجة متكاملة على هؤلاء ، حجة من خلالها تتكشف احتمالات وإمكانات إقامة العدل وتنقشع معها كل مزاعم الإستحالة.

النصار والمراجع:

1. john, R. (1987). *Teorie de la justice*. ,paris: ,seu. .
2. julia, d. (2001). *Larousse dictionnaire de la philosophie*. ,France. .
3. إمانويل كانط. (2002). تأسيس ميتافيزيقيا الاخلاق. (ترجمة عبد الغفار مكاي، المترجمون) المانيا : منشورات الجمل .
4. بومدين ب. (2009) *فلسفة العدالة في عصر العولمة* .بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون .
5. جاكين روس. (2004). *الفكر الأخلاقي المعاصر* . (ترجمة عادل العوا، المترجمون) بيروت.

6. جون رولز. (2009). *العدالة كإنصاف إعادة صياغة*. (ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المترجمون) بيروت : المنظمة العربية للترجمة .
7. ديفيد جونستون. (أبريل 2012). *مختصر تاريخ العدالة*. (ترجمة مصطفى ناصر، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
8. راولز ج. (2011) *نظرية في العدالة* . ت. ل. الطويل (Trad. سوريا :الهيئة العامة السورية للكتاب.
9. صموئيل فريمان. (2015) . *اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون رولز نموذجاً* . (ترجمة فاضل جتكر، المترجمون) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
10. عبد الغني بوالسكك. (2013). *فلسفة العدالة الكونية عند جون راولز* . *مجلة الأحياء العدد السادس عشر* ، ، 311.
11. مصطفى سكران ، جميلة حنفي. (سبتمبر 2020). *الإرث الكانطي في فكر جون راولز*. *مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 11 (العدد 2)*، 56.
12. مطالسي، حمي، نوردين. (2009/2008). *فلسفة العقد الاجتماعي الجديد - دراسة تحليلية ونقدية لنظرية العدالة عند جون راولز*.